

هكذا أنقذ أردوغان مرتين

◆ روزانا رمال

تعرض الرئيس التركي رجب طيب أردوغان منذ عام 2015 حتى عام 2016 إلى أقوى هزتين على نحو غير متوقع بالنسبة له أولاً، ولحزبه ثانياً ولحلفائه الدوليين ثالثاً. الأولى سياسية والثانية أمنية، لكنه في الحالتين نجح في لحظات لافقة وضعت الصدفة وأردوغان في الخندق نفسه أو ربما العناية الإلهية، كما يقول.

بجزم وزير الخارجية الأمريكي جون كيري بشكل قاطع في حديث هاتفي مع نظيره التركي مولود جاويش أوغلو بأن لا علاقة لبلاده بمحاولة الانقلاب العسكري في تركيا، فقدم أوغلو موقف كيري للرأي العام التركي والدولي لأغلب أحد احتمالات «الأيدي الخفية وراء الانقلابات»، كما ينبغي؛ لكن الأهم، «لماذا طرح هذا الاحتمال من أساسه وكيف يمكن تفسير السلوة الأمريكية داخل تركيا وفهم كبريتها على التغيير وحجم سيطرتها من داخل القوى العسكرية؟».

تابع العالم بهدشة ما جرى بساعات في تركيا التي بدت دولة هلامية غير قادرة على التوازن بظل اجتياح عسكري للأليات وتحليل كثيف للطائرات العسكرية التي قادت انقلاباً مفاجئاً قلب الحسابات جميعها، في وقت كانت تركيا تتحدث بلسان رئيس وزرائها نلي علي يلدريم عن ضرورة إنهاء العداوات مع الجوار مثل مصر والعراق وسورية، وكانها محاولة لاستدراك خطر ما بات يدهم صورة الحكم وسياسيتها الخارجية بعد خلاف كلف غالباً مع روسيا سياسياً واقتصادياً في غضون أشهر قليلة، بوارد التحسن التركي والتوجه نحو الجوار شمل بريبة «إسرائيل» التي بدورها توجهت نحو حل الملتفات العالقة مع تركيا وإعادة الأمور لوضعها ما قبل حادثة سفينة «مرمرة».

تقدم الخبر التركي على كل الأخبار الدولية ولا يزال حتى الساعة أبرز ما يلقى المدام، «بالكتابة النثة»، وما استجد من

سياسية كبرى، وبالعودة إلى المشهد المباغت بدأ أردوغان لأول مرة مذهولاً ومتفاجئاً من وقع الصدمة والرفض الذي واجهته به وسائل الإعلام ومدارج المطارات ليعود فجأة من نافذة أخرى وبوابة أخرى ويطلع الصباح مستعيداً زمام الأمور.

أنقذ أردوغان بعناية إلهية، هكذا يقول «هو» عن الانقلاب الذي جرى والذي اعتبره فرصة لـ«تطهير البلاد من الخونة». لم تكن سهلة إعادة عقارب الساعة إلى الوراء لحظة نزول العسكريين إلى الشوارع، وتحدثت الاستخبارات الأميركية «سي أي أي» عن أن أحد أبرز أسباب الانقلاب أن ضباطاً في الجيش التركي لم يكونوا راضين عن الاسم الذي سيعلمه أردوغان لقيادة الجيش، ما دفع إلى تملل فانقلاب.

بالعودة لكلام كيري ونفيه التدخل الأميركي بشؤون تركيا ودعم الانقلاب، يحضر احتمال كركسه النفي أساساً المفترض أن لا يكون حاضراً بأي شكل من الأشكال، لكن الحضور الأميركي المتابع لما جرى في تلك الليلة هو نفسه الذي أنقذ أردوغان مرتين: الأولى عند عجزه عن تشكيل حكومة منفرداً وإذا به يضطر للانتخابات المبكرة، فتشجيع المبادرة للتفرّد بالحكومة. والثانية لحظة إنقاده من الانقلاب منذ ابام!

وتصليلاً، خسر حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا في حزيران 2015 الأغلبية المطلقة في البرلمان في ما يعتبر حينها ضربة قوية لطموح الرئيس رجب طيب أردوغان. ما عني في ذلك الوقت استحالة أن يبرز أردوغان مشروع تغيير الدستور لإعطاء صلاحيات أكبر لرئاسة الجمهورية. حقق حزب الشعوب الديمقراطي الكردي لأول مرة انتصاراً كبيراً للاكراد بنسبة 12 في المئة مقابل حزب الشعب الجمهوري 25 في المئة من الأصوات و16 للحركة القومية.

هذه النتيجة لم تساعد أردوغان على تشكيل حكومة منفرداً وعجز بالتكليف، فلجأ للانتخابات نيابية مبكرة قلبت النتيجة الطبيعية وهي النتيجة الأولى التي ترجمت موقف

استقبل وفوداً بلدية وأختيارية وفاعليات ورجال دين وجمعيات أهلية من مناطق الجنوب

حردان: لبنان يواجه تحديات كبيرة والمسؤولية الوطنية تقتضي مزيداً من التحصين اجتماعياً وإنمائياً وعلى كل المستويات



رئيس بلدية مرجعيون



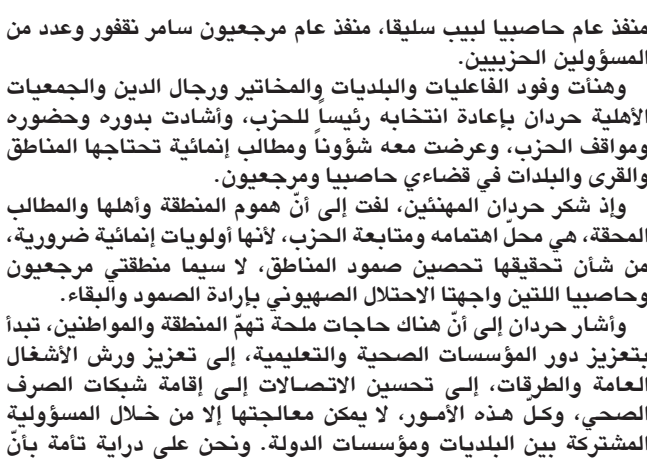
الاب مراد وسري غلمية وحننا حنا



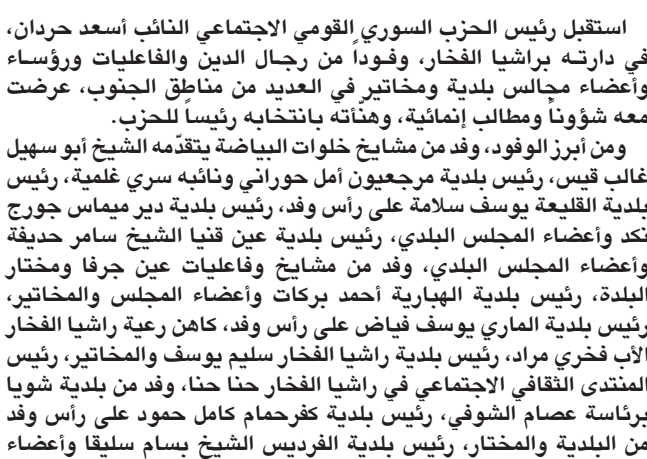
حردان مستقبلاً مشايخ وفاعليات



رئيس بلدية راشيا الفخار سليم يوسف



مفد عام حاصبيا لبين سليفاً، مفد عام مرجعيون سامر نقفور وعدد من المسؤولين الحزبيين.



مجلس بلدية دير ميماس



مجلس بلدية دير ميماس



وقد عين جرفا



مجلس بلدية القلعة



وقد بلدية شوي



مجلس بلدية القلعة



وقد بلدية شوي

المؤتمر الاقتصادي الاغترابي «العدس بترابو وكل شي بحسابو»

◆ علي بدر الدين

رزمة من المواقف والعناوين الوطنية والسياسية والاغترابية أطلقها رئيس مجلس النواب نبيه بري في كلمته خلال مؤتمر الاقتصاد الاغترابي الثاني، بحضور شخصيات سياسية وحزبية وتقابلية وديبلوماسية تساوى عددها من عدد المغتربين أو تجاوزته بقليل.

وقد شكلت رعاية الرئيس بري المؤتمر وحضوره شخصياً عامل جذب للمشاركين، وهذا ما كانت تفقده مؤتمرات اغترابية مماثلة. اللافت كان غياب ممثل عن وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل (إن تزامن المؤتمر مع جلسة لمجلس الوزراء) ما أثار فضول البعض لمعرفة أسباب ودوافع هذا الغياب الذي لا يمكن متوقعاً، لا سيما أنه كان قد أكد حضوره بعد أن تسلم الدعوة، وهو الذي كان حاضراً ومتكلماً في مؤتمر العام الماضي، إضافة إلى أن لقاء ثنائياً جمعه إلى الرئيس بري الأسبوع الماضي ووضعت خلاله أسس لتعاون وتفاهم مشتركين في قطاعي النفط والغاز، وبذلك أنها قطيعة بلغت حدود الستينين.

برع الرئيس بري وأبدع كالعادة في كلمته المطولة وفي توجيه الرسائل إلى ما يعينهم الأمر، وقطع خلالها الشك باليقين محمداً سقف التعاطي مع القضايا الداخلية، السياسية والدبلوماسية والوطنية، ومن أهمها تأكيد ضرورة وأهمية اتفاق الطائف، وأن لا مؤتمر تأسيسي وتقطعة على السطر.

أما كلمته عن الاغتراب والمغتربين فكانت مفصلة وشاملة وواضحة في مقاربة التعاطي مع الجناح المغرب، فرسم خريطة طريق طويلة وشاقة للمسار الاغترابي الذي يجب سلوكه من خلال مبادرات اغترابية جديدة، وبإموال المغتربين وطاقتهم وتجاربهم الناجحة في عالم الاقتصاد، من دون الاعتماد على أيه جهة رسمية، أو انتظار سياسة اغترابية للدولة لأنها لن تبصر النور، اللهم إلا إذا استثنينا التغني اللبناني الرسمي التاريخي بالاغتراب والمغتربين عن بُعد وتفاهم الدائم «بالكتابة النثة»، «النبيلة» وما استجد من شهرة الحمص ونبال مين الو مرقد عنزة بلبنان» أو بأغنية الفنان الراحل وديع الصافي «لبنان يا قطعة سما».

تعلم أن الرئيس بري كان مغتربا وقلبه على الاغتراب، وهو يدرك مكان قوة الاغتراب وضعفه وحاجة لبنان إليه ماضياً وحاضراً ومستقبلاً وأنه ترك وحيداً، حيث يعاني المغتربون من الضغوط والاستهدافات ومن الحملات الإعلامية والسياسية الصهيونية المسعورة وتحديداً في القارة الأفريقية وبعض دول أميركا الجنوبية وتتوسع دائرتها لتصل أي مغترب لبناني ناجح في هذا العالم. ودفع المغتربون جراء هذه الحملات أثماناً باهظة في الأرواح والممتلكات، في ظل اضطرابات وانقلابات وحروب قبلية تشظى منها الجاليات اللبنانية، فضلاً عن مئات الضحايا الذين سقطوا في الكوارث الجوية، فكانت الدولة في لبنان غائبة أو فريكة، حيال ما يتعرضون له، عاجزة عن مواكبتهم وحماية مصالحهم مع أنها تفرد لهم صفحات في كل قسم رئاسي أو بيان وزاري أو موسم سياحي.

لن نخوض في حجم التحويلات المالية للمغتربين إلى لبنان التي ترتفع وتنخفض، وفق الأزمات المالية والاقتصادية التي تعصف بالعالم، وهي تتراوح ما بين 6 و8 مليارات دولار سنوياً. كما لن نخوض في مدى مساهماتهم في عمليات البناء والإعمار والإينماء في لبنان أو أفريقيا أو دول الخليج العربي، لأن ذلك بات موقفاً ومعروفاً ومشهوداً لهم فيه.

ما يعني المغتربين كيف يُمكن أن تترجم مبادرات الرئيس بري الإيجابية تجاه الاغتراب، ومن هي الجهة المخولة بالمتابعة. الدولة أم المؤسسات الاغترابية أم المؤتمرات الاغترابية التي بدأت تتكاثر كالظفر وينتهي مفعولها مع انتهائها، أو من هي الجهة القادرة على توحيد الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم بعد أن فشلت الدولة أكثر من مرة وأخفقت لجانها الوزارية في جمع شمل تلك المؤسسة التي يفترض أن تكون الممثلة الشرعية الوحيدة للمغتربين. ورغم هذا التعليل تخيب دائماً عن المؤتمرات الاغترابية فلا مواقع رسمية لها ولا كلمات ولا أي صفة من صفات المراقبة والاستشارة والتنسيق وهي دائماً موضع شكوك واتهام وتهديد بالاطاحة بها وإزالة اسمها عن الخريطة الاغترابية وقد باتت الحلقة الأضعف، رغم فخامة الاسم وشمولية الدور المفترض.

الاغتراب الذي يفخر به اللبنانيون الصف الأول السياسي والطاقني والمذهبي والمالي ليس في حاجة إلى مؤتمرات وكرنفالات احتفالية وخطابية معروفة الأعداد والنتائج والغيابات، ما يحتاج إليه أن يكون له سند رسمي قوي حاضر في المحن والشدائد، ووطن ودولة وقادة وزعماء يقدرون قوته ونجاحه ومكانته الاقتصادية والإنتاجية والإبداعية على مساحة العالم وفي شتى الحقوق والمجالات الاغتراب القوي في حاجة إلى دولة أم قوية وإلى مؤسسات وطنية منماسة وفاعلة وإلى سفراء يمثلون وطنهم ولا يتعاملون بوقفية مع المغتربين. الاغتراب يزداد قوة وتأثيراً ونجاحاً، بوضع حدّ للانقسام السياسي الطائفي المذهبي داخل وطنه، وباستئصال الفساد المستشري في مفاصل الإدارات والمؤسسات وبتوافق المسؤولين على إنجاز الاستحقاقات الدستورية بصدقية وشفافية، وعلى رأسها انتخاب رئيس الجمهورية، والاتفاق على قانون انتخاب يراعي التمثيل الوطني الصحيح لكل الشرائح على اختلافها وتنوعها. الاغتراب يريد وطناً قوياً يوحد أبنائه وليس بعضهم، ويريد وقف الصراع على المصالح والهواء اللبنانيين المقيمين بسجلات سياسية وإعلامية ومصالحية لا ناقة لهم فيها ولا جمل ولا منفعة. فكيف نطلب من المغتربين التماسك والتضامن والعودة إلى الوطن والاستثمار فيه بأموالهم وجنى عمرهم وهو يعاني من حكامه الذين لا يتفقون إلا على مصالحهم وتوزيع الثروات على المترفين والأزلام والمحاسبين وكل من يمت بهم بصلته رحم أو قرابة أو مكسب؟ كيف لهذا الاغتراب أن ينظم ويتوحد ويوطي صفحات الخلافات والانقسامات وهو انعكاس للواقع المفكك الغارق في وحول السياسات الخاطئة والدوائر الطائفية والمذهبية الضيقة، حيث لا أولويات للطبقة السياسية سوى مصالحها ولا لغة مشتركة تجمعها سوى الجشع والنهم والسيطرة والسلطة والنفوذ.

كيف يمكن للمال الاغترابي أن يُوظف في وطن لا يحترم المقيمين والمغتربين من أبنائه ولا يؤمن لهم ما يحفظ حقوقهم ويصون أموالهم؟ ولسان الذين تحدثوا في المؤتمر أي بلد هذا وعطلته القضائية تستمر ثلاثة أشهر والبنى التحتية فيه معدومة وهو يقع في آخر لائحة الدول المتخلفة في هذا القطاع، ومن أصل 15 مليون لبناني في العالم أو متحدر من أصل لبناني لا يستفيد إلا حوالي 5 في المئة من مجموع هؤلاء. إن التحويلات المالية الاغترابية لا توظف في المصانع والمعامل ولا في القطاع الزراعي أو الصناعي أو بيقية القطاعات الإنتاجية بل إن معظمها يستثمر في قطاع البناء أو شراء الأراضي أو توضع في المصارف وبعضها تنفقت لعائلات المهاجرين.

هذا قليل من كثير من المعاناة الاغترابية التي لن تنتهي في ظل سياسة اغترابية رسمية غير واضحة وغير موجودة، ولكن الأمل يبقى قائماً و«ما أضيق العيش لولا فسحة الأمل».

وفي الختام، لا يمكن إطلاق صفة المؤتمر الاقتصادي الاغترابي على اللقاء الموسع في فندق «موفميك»، بل يمكن وصفه بالاحتفال والمؤسسات المتعاونة لأن للمؤتمر مواصفات وشروطاً ونقاشات ومقررات وتوصيات ومساحات واسعة للمغتربين لجهة الكلام والإعلام والمشورة وإبداء الرأي؛ وهذا ما افتقده ما يسمى بالمؤتمر، فضلاً عن عدم وجود جداول بالمغتربين المشاركين وبإسهامهم وأعمالهم والدول التي يقيمون فيها، كما افتقر المؤتمر إلى تشكيل لجان للمتابعة والتنسيق وتتقيد ما أتفق عليه ومن المهم السؤال عن المؤتمر الأول، وعن إنجازاته: هل قدم شيئاً للمغتربين وللوطن، أم أنّ الهدف منه مجرد مصلحة آنية تتطعم بتقديم دروع لشخصيات اغترابية بالتقسيط وقد تمّ اختيارها بدقة، وفق التقسيم الطائفي والمذهبي؟

وهنا يصحّ المثل الشعبي: «العدس بترابو وكل شي بحسابو».